

القياس المحاسبي للتضخم في القوائم المالية

كلية الاقتصاد والتجارة وإدارة الأعمال جامعة شندي

د. صلاح الأمين الخضر

كلية الاقتصاد والتجارة وإدارة الأعمال جامعة شندي

د. مدثر عبد الحافظ حمودة موسى

مستخلص:

تناولت الدراسة موضوع القياس المحاسبي للتضخم في القوائم المالية، حيث تمثلت مشكلة الدراسة في صعوبة القياس المحاسبي الدقيق لظاهرة التضخم، التي تنعكس سلباً على نتيجة أعمال المنشأة ومركزها المالي، وتتبع أهمية الدراسة من أهمية القياس المحاسبي وتطبيقه في القوائم المالية، حيث تركز الدراسة على معرفة أثر التضخم في القوائم المالية لقطاعات النشاط الاقتصادي، و البحث عن حل لمشكلة التضخم في القوائم المالية. هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على أساليب القياس المحاسبي للتضخم في القوائم المالية، وافترضت الدراسة عدة فرضيات منها: هناك أثراً سلبياً للتضخم في القوائم المالية. انتهج الباحث المنهج الوصفي؛ وذلك بوصف الظاهرة موضوع الدراسة والخروج بمجموعة من الأسس والقواعد والقوانين والحقائق المعتمدة، وكذلك انتهج الباحث المنهج التاريخي للظاهرة موضوع الدراسة، وأيضاً منهج دراسة الحالة والذي يعتمد فيه الباحث على جمع البيانات ودراستها والخروج بنتائج. تمثلت الحدود المكانية والزمانية للدراسة في شركة لابتك للأدوية والمستلزمات الطبية خلال الفترة من (2007م - 2012م). توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: يعدّ مبدأ التكلفة التاريخية من المبادئ ذات الأثر السالب على القوائم المالية عند تطبيقها في ظل التغير في مستويات الأسعار، كما أوصت الدراسة بعدد من التوصيات أهمها: ضرورة تطبيق المعالجات المحاسبية التي تستخدم لمعالجة التضخم بغض النظر عن المعالجات الاقتصادية.

Abstract:

This paper treated the accounting measurement for inflation in the accounting statement. The problem of the study is the difficulty in the accurate accounting measurement for the inflation phenomenon that passively reflected on the proceedings of the entity and its financial position. The importance of the study ensued from the importance of the accounting measurement and its application on the financial statements. The study focused on the effect

of inflation on the financial statements of economic activities sectors; besides, giving a solution for the inflated financial statements. The study aimed at highlighting the methods of the accounting measurement for inflation in the accounting statements. It hypothesized that there was a passive effect for inflated financial statements. The study adopted the descriptive method as it described the theme of the study and concluding bases, rules and confirmed facts. The historical method was used in fathoming back the issue of the study. The researcher applied the case-study method in collecting and analyzing the data that gave results. The study place and time limits are Laptik Pharmaceutical Company in the period 2007—2012. The study found out that the historical cost principle had a passive effect on financial statements when applied in the context of oscillating levels of prices.

The paper recommended the importance of applying the accounting measures that treat inflation, regardless of other economic treatments.

مفهوم القياس المحاسبي وأساليبه:

مفهوم القياس المحاسبي :

إن عملية القياس بشكل عام هي عملية التعبير عن خاصية ما أو مجموعة من الخصائص لموضوع القياس بأساليب مختلفة ومجموعة من الأدوات تسمى المقاييس ، وهذه المقاييس يجب أن تتبع لأساليب القياس المختلفة وذلك بغية الوصول إلى الهدف المرغوب من عملية القياس المحاسبي ، و نجد أن وظيفة القياس وظيفة أساسية في شتى العلوم الطبيعية والاجتماعية ومع ذلك بقي فترة من الزمن مهملاً في المحاسبة حتى بدأ المحاسبون مؤخراً بالتصدي لمشاكل القياس المحاسبي المختلفة.⁽¹⁾

وقدم الباحثون في مجالات القياس المختلفة تعريفات متعددة لعملية القياس وهي إن تختلف من حيث الشكل إلا أنها تتفق في المضمون ، وفيما يلي نستعرض بعض هذه التعريفات :

عرف القياس المحاسبي بأنه : « هو قرن الأعداد بالأشياء للتعبير عن خواصها وذلك بناءً على قواعد طبيعية يتم اكتشافها إما بطريقة مباشرة أو بطريقة غير مباشرة . »

وعرف أيضاً بأنه : « يتمثل القياس في المطابقة بين الخواص أو العلاقات بموجب نموذج رياضي » .
وكذلك عرفته جمعية المحاسبين الأمريكية (AAA) بأنه : « هو قرن الأعداد بأحداث المنشأة الماضية والجارية والمستقبلية وذلك بناءً على ملاحظات ماضية أو جارية بموجب قواعد محددة » ، ويعتبر هذا التعريف من أشمل التعاريف للقياس المحاسبي.⁽²⁾

كما عرفت لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) في عرضها لإطار إعداد القوائم المالية القياس بأنه : « هو عملية تحديد القيم النقدية للعناصر التي سوف يعترف بها في القوائم المالية وهذا يتطلب اختيار أساس معين للقياس ، ويتم استخدام أسس مختلفة للقياس مثل التكلفة التاريخية ، التكلفة الجارية ، القيمة القابلة للتحقق ، القيمة الحالية »⁽³⁾

وقد عرف القياس المحاسبي بأنه : « هو مقياس كمي ، ويشمل عمليات التسجيل والتبويب والترحيل ثم تلخيص تلك العمليات في صورتها النهائية ، أي أن القياس يشمل جميع الخطوات المحاسبية من أول عمليات القيد في الدفاتر حتى إعداد الحسابات الختامية » .

« القياس عبارة عن تحديد نظام رقمي لنتائج خطة استقصاء »⁽⁴⁾

المكونات الرئيسية لعملية القياس المحاسبي :-⁽⁵⁾

تتمثل المكونات الأساسية لعملية القياس المحاسبي من جانبين أساسيين كالآتي :

الجانب النظري :

هو الذي يختص بتحديد الخواص التي يراد قياسها ، حيث لا تخضع الأشياء أو الظواهر ذاتها للقياس ولا حتى جميع خواصها أو خصائصها وإنما عادة ما يكون الاهتمام منحصراً في خاصية معينة ذات صلة بها، فمثلاً عملية القياس بالنسبة للأصول ليست موجهة نحو تحديد وزنها أو طولها أو مساحتها وإنما الخاصية التي يهتم المحاسب بقياسها فيما يتعلق بما تحتويه هذه الأصول من خدمات متوقعة (قيمتها) .

(2) الجانب الفني :

وهو يختص بتحديد نظام القياس ويتطلب تحديد التالي :

أ. تحديد وحدة القياس : ويشترط فيها أن تكون ثابتة ومعروفة ومتجانسة وذلك لتكون المقاييس الناتجة عنها قابلة للقياس والتجميع ، ومن المعروف أن وحدة القياس في المحاسبة هي وحدة النقد التي يجري التعامل بها .

ب. تحديد قواعد التعبير الكمي عن الخصائص والظواهر والعلاقات : أي تعيين أرقام للتعبير عن الخصائص المراد قياسها ، ونستخدم لذلك النظام العددي وهنا يجب التأكد من أن الجانب الأول يمثل جانب النظرية والذي يختص بتحديد الخصائص والعلاقات أما الجانب الثاني فيمثل النواحي الفنية لعملية القياس .

أركان عملية القياس المحاسبي :-

هنالك مجموعة من الأركان يجب أن تتوفر في عملية القياس المحاسبي وهي كالآتي :

الخاصية محل القياس :

نجد أنه إذا اعتبرنا أن المشروع الاقتصادي هو مجال القياس ، فإن الخاصية التي تنصب عليها عملية القياس قد تكون التعدد النقدي لشيء معين هو حدث من الأحداث الاقتصادية للمشروع مبيعاته أو ربحه مثلاً ، كما قد تنصب على خاصية أخرى غير خاصية التعدد النقدي مثل الطاقة الإنتاجية أو معدل دوران المخزون .

مقياس مناسب للخاصية محل القياس :

يتوقف نوع المقياس المستخدم في عملية القياس على الخاصية محل القياس . حيث أن المشروع الاقتصادي يستخدم خاصية التعدد النقدي للربح مثلاً كخاصية محل القياس فالقياس المستخدم حينئذ هو مقياس للقيمة (وحدة النقد) ، أما إذا كانت الطاقة الإنتاجية هي الخاصية محل القياس فالقياس الذي يُستخدم هو مقياس للطاقة مثلاً بعدد الوحدات المنتجة في الساعة الواحدة .

وحدة القياس المميزة للخاصية محل القياس :

عندما يكون الهدف هو القياس الكمي للخاصية محل القياس فحينئذ لا يكفي فقط تحديد نوع المقياس المناسب لعملية القياس بل لابد من تحديد وحدة القياس أيضاً ، فمثلاً ربح المشروع هو محلاً للقياس في هذه الحالة بجانب تحديد نوع المقياس المستخدم (وحدة النقد) لابد من تحديد وحدة النقد المميزة لهذه القيمة مثلاً : (دينار ، جنية ، دولار ،...الخ) .

الشخص القائم بعملية القياس :

إن شخصية القائم بعملية القياس تعد من أهم العناصر خاصة في عدم توفر مقاييس موضوعية، فالشخص القائم بعملية القياس وهو المحاسب وله دوراً أساسياً في تحديد مسار وأساليب عملية القياس المحاسبي فقط وإنما يعمل أيضاً على تحديد نتائجها⁶.

خطوات عملية القياس :

يمكن تحديد الخطوات الأساسية لعملية القياس كالاتي :

تحديد الخاصية محل القياس :

الخاصية محل القياس بالنسبة للمشروع هي حدث اقتصادي تاريخي ذو أثر على المركز المالي ، وقد يكون حدثاً مستقبلياً ذو آثار اقتصادية متوقعة على المشروع . والمشكلة الأساسية التي سيواجهها المحاسب وستنعكس آثارها على جميع مراحل عملية القياس تتلخص في عدم قدرة المحاسب في معظم الأحيان على تعريف أو تحديد الخاصية محل القياس تعريفاً أو تحديداً دقيقاً .

حيث أن الحرص المبالغ فيه من قبل المحاسبين على التمسك بالمفاهيم والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها في مجالات القياس المحاسبي ، ليس سوى وسيلة يدرون بها عدم اتفاقهم حول مفاهيم الخواص أو الأحداث المطلوب منهم قياسها وذلك لأنهم بتمسكهم الحرفي بهذه المفاهيم والمبادئ إنما يهدفون إلى درء المسؤولية التي قد تترتب عليهم من جراء الأخطاء المحتملة في عملية القياس .

تحديد نوع المقياس المناسب لعملية القياس مع وحدة القياس المميزة للقياسات :

يتوقف اختيار نوع القياس المناسب وكذلك وحدة القياس المناسبة على أغراض عملية القياس وعلى نوع الخاصية محل القياس ، فإذا كانت أغراض عملية القياس محصورة في مجرد تبويب الحدث محل القياس فالقياس المناسب لهذا الغرض هو مقياس اسمي ، أما إذا كانت أغراض عملية القياس محصورة في المقارنة بين حدثين (أصليين مثلاً) فالقياس المناسب حينئذ هو مقياس الترتيب ، وإذا ما تجاوزت أغراض عملية القياس ما سبق ذكره إلى تحديد المحتوى الكمي للحدث (قيمة كل من الأصليين مثلاً) فحينئذ نستخدم مقياس نسبي⁷.

تحديد أسلوب القياس المناسب لعملية القياس :

يتوقف أسلوب القياس المتبع في تنفيذ عملية القياس المحاسبية على عاملين ، أولهما : الهدف من القياس ، والثاني : الأفق الزمني لعملية القياس .

فإذا كان الهدف من عملية القياس مجرد تبويب الحدث محل القياس حينئذٍ لا يتعدَّ أسلوب القياس ما يعرف بطريقة القياس المباشرة أو الأساسية ، أما في ماعدا ذلك فيستخدم أسلوب القياس المشتق أو غير المباشر والذي هو جوهه تتم تحديد قيم القياسات ضمن ما يسمى بعملية الاحتساب المبنية على علاقات رياضية .

بعد اتخاذ الإجراءات آنفة الذكر من قبل المحاسب يمكنه حينئذٍ الشروع في تنفيذ عملية القياس المحاسبية ، وهنا يمكن لهذه العملية أن تمر في عدة مراحل يتوقف مداها على أغراض عملية القياس والتي تحدد بالتالي القياسات المطلوب توفرها .

أساليب القياس المحاسبي :-⁽⁸⁾

يتوقف اختيار أساليب القياس المحاسبي على الغرض من هذه العملية ، وتنحصر أساليب القياس المحاسبية في ثلاث أنواع بشكل عام وهي كالآتي :

أساليب القياس الأساسية أو المباشرة :

وهذا الأسلوب يعمل على تحديد نتيجة عملية القياس المحاسبية بقيمة الخاصة محل القياس مباشرة ودون الحاجة إلى ما يعرف بعملية الاحتساب (Calculation Process) ؛ والمبنية أساساً على ضرورة توفر علاقة رياضية بين الخواص محل القياس .

أساليب القياس المشتقة أو غير المباشرة :

عندما يتعذر على المحاسب قياس قيمة الحدث الاقتصادي محل القياس بالطريقة المباشرة . حينئذٍ يتوجب عليه استخدام أسلوب القياس غير المباشر وذلك مثلاً إذا تم تثمين أجزاء تلك الآلة - السابق ذكرها - كلاً على حدي تمهيداً لتحديد التكلفة الإجمالية لها فحينئذٍ تقاس تكلفة تلك الآلة ضمن ما يسمى بأسلوب القياس المشتق أو غير المباشر .

وقد ازداد اهتمام المحاسبين على الأساليب غير المباشرة أو المشتقة في القياس بعد تزايد أهمية عملية تشغيل البيانات المحاسبية ، لأن عملية تشغيل البيانات المحاسبية بمدخلاتها ومخرجاتها تعتمد إلى حد كبير على عملية التحليل التي لا يمكن إنجازها بدون عملية الحساب وهي بمثابة الأساس الذي تقوم عليه أساليب القياس المشتقة غير المباشرة .

أساليب القياس التحكيمية :

تتماثل هذه الأساليب في إجراءاتها مع أساليب القياس المشتقة أو غير المباشرة ولكن الفرق الرئيسي بينهما ينحصر في أنه بينما توجد قواعد موضوعية تحكم أساليب القياس غير المباشرة فإن أساليب القياس التحكيمية تفتقر إلى مثل هذه القواعد مما يجعلها عرضة لآثار التحيز الناتج عن التقديرات أو الأحكام الشخصية للقائمين بعملية القياس ، مثال ذلك : تقدير المنافع الاجتماعية الناتجة من إزالة التلوث بمياه البحر بالنسبة لسكان الساحل ، أو تقدير تكاليف تلوث الهواء من خلال قيام المصانع بأنشطتها الاقتصادية .

وعليه تكون أساليب القياس تحكمية إذا لم توجد قواعد منطقية تتحكم في خطوات تنفيذ عملية القياس ، وبذلك لا تتوفر المبررات المنطقية التي يمكن الاعتماد عليها في إثبات أن الرقم حصيلة القياس يمثل فعلاً القيمة الفعلية للخاصية محل القياس .
وترتيباً على ما سبق ، تزداد الفرص لاحتمال ظهور خلاف حول نتائج عملية القياس بين الأشخاص القائمين بهذه العملية طالما لم تتوفر لديهم المعايير الموضوعية للحكم في هذا الخلاف.⁽⁷⁾
مفهوم التضخم وطرق قياسه
مفهوم التضخم :-

يعتبر التضخم (Inflation) من الظواهر الاقتصادية الكلية والتي شغلت الاقتصاديين لفترة طويلة من الزمن وأكثرها في فترة السبعينات والثمانينات من القرن الماضي وذلك للآثار السلبية التي تخلفها هذه الظاهرة على الاقتصاد بشكل عام ، ولا زال هدف محاربة التضخم والمحافظة على استقرار الأسعار من الأهداف الأساسية التي تسعى الحكومات إلى تحقيقها حيث تعتبر هذه الظاهرة مقياس فشل ونجاح تلك الحكومات .

إن الظاهرة التضخمية لم تعد اليوم حالة عرضية تزول بزوال الأسباب التي أدت إلى حدوثها حيث أن الوقائع والأحداث أثبتت أن معدلات التضخم الاقتصادي تزداد مع مرور الزمن الطويل الذي تخللته جملة من الأحداث الاقتصادية والسياسية التي ساعدت على ارتفاع معدلات التضخم بشكل كبير .

وعليه نجد أن التضخم يحدث عندما تصبح الزيادة في كمية السلع والخدمات المنتجة غير متناسبة مع حجم الزيادة في أدوات الدفع ، ومن ثم تخرج النقود عن وظائفها الأساسية كوسيط للمبادلة أو كمخزن جيد للقيمة لتصبح أداة امتصاص للقوة الشرائية الحقيقية للأفراد ، ويعتبر التضخم الاقتصادي بالنسبة لأي فرد مشكلة جوهرية يجب عليه أخذها في عين الاعتبار سواء كان على صعيد القرارات الشخصية أو على صعيد القرارات المهنية.⁽⁸⁾

تعريف التضخم : يعد التضخم من الظواهر الاقتصادية التي لم توصف تعريف واحد ومحدد من المفكرين والباحثين ، ومن هذه التعريفات الآتي :

عرف التضخم بأنه : « هو حركة صعودية للأسعار تتصف بالاستمرار الذاتي تنتج عن فائض الطلب الزائد عن قدرة العرض ».⁽⁹⁾

وأيضاً عرف بأنه : « هو عبارة عن الزيادة في كمية النقود التي تؤدي إلى زيادة الأسعار ».⁽¹⁰⁾
أدوات قياس التضخم : يتم قياس التضخم وفقاً لمقاييس بسيطة ومقاييس في شكل مؤشرات تبين حركة التغير في الأسعار .

وتتمثل هذه المقاييس في الآتي :

مقاييس التضخم البسيطة :

معدلات التضخم البسيط :

يوضح هذا المقياس معدلات التغير السنوي في الأسعار في السنة الحالية مقارنة بما عليه في السنة السابقة لها وذلك وفقاً للقانون الآتي :

معدل التضخم البسيط = مستوى الأسعار في العام الحالي - مستوى الأسعار في العام الماضي
مستوى الأسعار في العام الماضي

معدل التضخم الناتج عن الجانب النقدي :

وهو يقيس التضخم الذي يرجع إلى التوسع في الإصدار النقدي ، ولذلك يعد مقياس جزئي للتضخم في المجتمع ويقاس وفقاً للمعادلة التالية :

معدل التضخم = معدل النمو في الإصدار - معدل النمو في الناتج الحقيقي

معدل التضخم الناتج عن زيادة الطلب الكلي :

وهو مقياس لمعدل التضخم بالفرق بين معدل الزيادة في الطلب الكلي ومعدل النمو في الناتج الحقيقي ، ويقاس وفقاً للمعادلة التالية :

معدل التضخم = معدل الزيادة في الطلب الكلي - معدل النمو في الناتج الحقيقي

مقاييس التضخم بالمؤشرات :-⁽¹⁾

هناك مؤشران يستخدمان لبيان حركة التغير في الأسعار وبالتالي يعتبران مقياساً للتضخم ويتمثل في الآتي :

المخفض الضمني للناتج المحلي :

وهو يمثل الرقم الذي يعبر عن العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي بأسعار سنة معينة والناتج الإجمالي بالأسعار الجارية ، وتتم عملية حسابه بقسمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية على الناتج المحلي الإجمالي بأسعار سنة الأساس (بالأسعار الثابتة) لنفس السنة ، وعليه كلما كان النمو في الرقم القياسي الضمني للناتج المحلي الإجمالي سالباً أو صفريةً كلما كان هناك استقرار اقتصادي ، أما إذا كانت قيمته أكبر من الصفر فإن ذلك يدل على الارتفاع في المستوى العام للأسعار .

الرقم القياسي لتكاليف المعيشة (الرقم القياسي لأسعار المستهلك) :

يُعدُّ هذا المقياس من أكثر مقاييس التضخم شيوعاً فهو يعكس مقدار التغير في المكتسبات التي يستطيع المستهلك العادي الحصول عليها سواءً كانت هذه المكتسبات سلعية أو خدمية ، حيث يتفق المحللون على أهمية الرقم القياسي لأسعار المستهلك وذلك لكونه يعكس التدهور الذي يطرأ على القوة الشرائية للنقود ، فالعلاقة بين قيمة النقود وكمية السلع المشتراة علاقة عكسية ، في ارتفاع أسعار السلع والخدمات يعني انخفاض لقيمة النقود والعكس صحيح .

$$\text{قيمة النقود} = \frac{1}{\text{مستوى الأسعار}}$$

مستوى الأسعار

عليه إذا أردنا معرفة قيمة النقود لأبد من حصر التغيرات التي تطرأ على أسعار السلع والخدمات والتعبير عنها برقم حسابي (قياسي) ، حيث يعطي اتجاه هذه التغيرات وقيمتها ويصبح هذا الرقم للتغير في الأسعار هو المُعَبِّر الحقيقي عن قيمة النقود .

الأرقام القياسية للأسعار :

تعرف الأرقام القياسية بأنها : « عبارة عن متوسطات مقارنة نسبية وزمنية للأسعار » ، والمقصود من أنها متوسطات نسبية هو أنها تبين مدى التطور في النقود والأسعار بالنسبة لشيء معين ، وتقوم على استخدام أساس معين للمقارنة يسمى سنة الأساس حيث يتم مقارنة التطورات في النقود والأسعار بسنة الأساس ، حيث يعتمد اختيار سنة الأساس على مدى الثبات النسبي لمستوى الأسعار في تلك السنة⁽¹²⁾ . وتستخدم الأرقام القياسية لقياس التغيرات في الأسعار وذلك من خلال تتبع التطورات التي تطرأ على الأسعار للسلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة ، حيث يشير الارتفاع المستمر فيها إلى وجود التضخم في المجتمع المعين ، وتكتسب الأرقام القياسية أهميتها من خلال قدرتها على عكس التغيرات في مستويات الأسعار التي تحدث في الاقتصاد القومي⁽¹³⁾ .

خطوات احتساب الرقم القياسي للتغير في الأسعار :- اختيار عينة السلع : يتم اختيار عينة من السلع التي لها صفة الشيووع والاستهلاك من فئة معينة من الأفراد وتعكس في نفس الوقت الاتجاهات العامة للأسعار ، وهذه العينة يجب أن تكون ممثلة للتغير في الأسعار ويُجرى ذلك وفقاً لمسح يدعى مسح ميزانية الأسرة .

اختيار سنة المقارنة :

وتستخدم هذه السنة لمقارنة التغير في الأسعار بين فترتين زمنيتين أي بين سنة الأساس والسنة المراد احتساب الأسعار عندها .

التعبير عن أسعار السلع بنسب مئوية وذلك من خلال العلاقة التالية :

$$\text{الرقم القياسي} = \frac{\text{سعر السلعة في سنة المقارنة}}{\text{سعر السلعة} \times \text{سنة الأساس}} \times 100\%$$

بعد هذه الخطوات هنالك طريقتين لحساب الأرقام القياسية للسلع، وتتمثل في :

طريقة المتوسطات :

يتم من خلال هذه الطريقة تحويل الأسعار في سنة المقارنة إلى نسب مئوية مع افتراض أنها في سنة الأساس تمثل (100%) ، ذلك عن طريق إيجاد ما يسمى بالسعر المثوي .

عليه نجد أن السعر المثوي عبارة عن ناتج قسمة السعر الحقيقي للسلعة في سنة المقارنة على السعر الحقيقي للسلعة في سنة كالتالي⁽¹⁴⁾ :

$$\text{السعر المثوي} = \frac{\text{السعر الحقيقي في سنة المقارنة}}{\text{السعر الحقيقي} \times \text{سنة الأساس}} \times 100\%$$

ومن ثم يتم احتساب الرقم القياسي لسنة الأساس وسنة المقارنة كالآتي :
 الرقم القياسي لسنة الأساس = إجمالي النسب المئوية لسنة الأساس
 العدد الكلي للسلع
 الرقم القياسي لسنة المقارنة = إجمالي السعر المئوي لسنة المقارنة
 العدد الكلي للسلع

مثال توضيحي :

لنفترض أن السلع التالية هي السلع الممثلة لاستهلاك في مجتمع ما : الخبز ، اللحوم ، الملابس ، السكن ، الخضار ، وأن أسعار هذه السلع كانت وعلى التوالي عام 1991م (سنة الأساس) هي : 20 ، 80 ، 40 ، 100 ، 10 ، أما أسعار هذه السلع في عام 1999م فكانت وعلى التوالي 35 ، 100 ، 45 ، 120 ، 15 ، المطلوب احتساب الرقم القياسي .

جدول رقم (1)

متوسطات الأسعار

سنة المقارنة 1999م		سنة الأساس 1991م		
السعر المئوي	السعر الحقيقي	النسب المئوية	السعر الحقيقي	السلعة
175	35	% 100	20	الخبز
125	100	% 100	80	اللحوم
112.5	45	% 100	40	الملابس
120	120	% 100	100	السكن
150	15	% 100	10	الخضار
682.5		% 500		المجموع

المصدر : د. أكرم حداد وآخرون ، النقود والمصارف ، (عمان : دار وائل للنشر والتوزيع ، 2005م) ، ص 204.

$$\text{الرقم القياسي لسنة الأساس} = \frac{500}{100\%} = 5$$

$$\text{الرقم القياسي لسنة المقارنة} = 682.5 = 5 \times 136.5 \%$$

عليه نلاحظ أن الأسعار في سنة المقارنة ارتفعت بنسبة 36.5% عما كانت عليه في سنة الأساس ولكن يعاب على هذه الطريقة في كونها تغفل عن الحجم الحقيقي من أنفاق الأفراد على هذه السلع كنسبة من دخلهم فمثلاً قد ينفق الأفراد نصف دخولهم على السكن مقارنة مع الملابس وهكذا .

طريقة الأوزان الترجيحية :

تقوم هذه الطريقة بالأخذ في الاعتبار الوزن الترجيحي لحجم الإنفاق لكل سلعة على حدا ، حيث تظهر في سنة الأساس الأهمية النسبية للسلع ويقابلها في سنة المقارنة الوزن الترجيحي ، و الوزن الترجيحي

يمثل حاصل ضرب النسبة المئوية لسنة المقارنة في الأهمية النسبية لسنة الأساس .
 الأهمية النسبية لسنة الأساس x الوزن الترجيحي = النسبة المئوية لسنة المقارنة
 : ثم بعد ذلك يتم احتساب الوزن الترجيحي لسنتي المقارنة والأساس كالآتي
 $100\% \times \text{الوزن الترجيحي لسنة الأساس} = \text{إجمالي النسبة المئوية لسنة الأساس}$
 إجمالي الأهمية النسبية في سنة الأساس
 $100\% \times \text{الوزن الترجيحي لسنة المقارنة} = \text{إجمالي الوزن الترجيحي في سنة المقارنة}$
 إجمالي الأهمية النسبية في سنة الأساس
مثال توضيحي :

بالرجوع إلى المثال السابق يمكن إعادة احتساب الرقم القياسي لأسعار السلع الاستهلاكية وفقاً لطريقة الأوزان الترجيحية .

جدول رقم (2)

الأوزان الترجيحية للأسعار

سنة المقارنة 1999م			سنة الأساس 1991م			
الوزن الترجيحي	النسبة المئوية	السعر الحقيقي	النسب المئوية	الأهمية النسبية	السعر الحقيقي	السلعة
1750	175	35	% 1000	10	20	الخبز
1875	125	100	% 1500	15	80	اللحوم
2250	112.5	45	% 2000	20	40	الملابس
4800	120	120	% 400 0	40	100	السكن
2250	150	15	% 1500	15	10	الخضار
12925			% 10000	100		المجموع

المصدر : د. أكرم حداد وآخرون ، النقود والمصارف ، (عمان : دار وائل للنشر والتوزيع ، 2005م) ، ص 206.

$$\text{الوزن الترجيحي لأسعار السلع في سنة الأساس} = \frac{10000}{100} = 100\%$$

$$\text{الوزن الترجيحي لأسعار السلع في سنة المقارنة} = \frac{12925}{100} = 129.25\%$$

نجد هنا اختلافاً في الرقم القياسي بين الطريقتين وذلك لاختلاف طريقة حسابه ، ولكن تفضل طريقة الأوزان الترجيحية لأنها تعطي دقة كبيرة في عملية الاحتساب وذلك لأنها تأخذ في عين الاعتبار الحجم الحقيقي من إنفاق الأفراد على السلع .⁽¹⁵⁾

تحليل بيانات الدراسة الميدانية:

نبذة تعريفية عن شركة مابتك :

مابتك هي مؤسسة طبية رائدة تعمل في مجال الإمداد الطبي المرافق الطبية عامة من المستشفيات ومعامل ومختبرات طبية وتشخيصية ومراكز البحوث بأفضل وأجود المعدات الطبية والمحاليل والمستلزمات الطبية . تتميز لابتك بالجدية التامة في أدائها وتلتزم بأفضل معايير الجودة العالمية في كل تعاملاتها مما مكنها من المحافظة على ثقة العملاء في الداخل والخارج مما يجعلها الخيار الأمثل في السودان ، ولقد تم تأسيس هذه الشركة في عام 2001م وبدأت في مزاوله نشاطها عام 2006م

تحليل القوائم المالية :-

يتم تحليل القوائم المالية لمعرفة مدى تأثير التضخم عليها وذلك وفقاً للأرقام القياسية للأسعار ويستخدم الباحث طريقي (المتوسطات للأسعار ، وطريقة الأوزان الترجيحية) ، وفيما يلي تحليل القوائم المالية لشركة لابتك :

أولاً : طريقة المتوسطات :

جدول رقم (3)

متوسطات الأسعار في القوائم المالية (1)

سنة المقارنة 2008م		سنة الأساس 2007م		
السعر المثوي	السعر الحقيقي	النسب المئوية	السعر الحقيقي	البيان
100	34015	% 100	34015	الأثاثات
100	12400	% 100	12400	المكيفات
100	11360	% 100	11360	أجهزة الكمبيوتر
100	14682	% 100	14682	العربات
100	380	% 100	380	الخزن
100	670	% 100	670	الأجهزة والمعدات
100	1300	% 100	1300	المولد
700		% 700		المجموع

المصدر : إعداد الباحث ، بيانات الدراسة الميدانية ، 2014م

- الرقم القياسي لسنة الأساس = إجمالي النسبة المئوية لسنة الأساس
العدد الكلي للسلع

$$\text{الرقم القياسي لسنة الأساس} = \frac{700}{100} = 700\%$$

- الرقم القياسي لسنة المقارنة = إجمالي السعر المثوي لسنة المقارنة
العدد الكلي للسلع:

$$\text{الرقم القياسي لسنة المقارنة} = \frac{700}{100} = 700\%$$

. وعليه نلاحظ أن هنالك حالة من الاستقرار في المستويات العامة للأسعار بين سنة الأساس وسنة المقارنة

جدول رقم (4)

متوسطات الأسعار في القوائم المالية (2)

سنة المقارنة 2009م		سنة الأساس 2007م		
السعر المثوي	السعر الحقيقي	النسب المئوية	السعر الحقيقي	البيان
100	34015	% 100	34015	الأثاثات
245,2	30400	% 100	12400	المكيفات
224,7	25530	% 100	11360	أجهزة الكمبيوتر
288,9	42418	% 100	14682	العربات
177,6	675	% 100	380	الخرن
100	670	% 100	670	الأجهزة والمعدات
100	1300	% 100	1300	المولد
1236,4		% 700		المجموع

المصدر : إعداد الباحث ، بيانات الدراسة الميدانية ، 2014م

- الرقم القياسي لسنة الأساس = إجمالي النسبة المئوية لسنة الأساس
العدد الكلي للسلع

الرقم القياسي لسنة الأساس = $700 = 100\%$

- الرقم القياسي لسنة المقارنة = إجمالي السعر المثوي لسنة المقارنة
العدد الكلي للسلع

الرقم القياسي لسنة المقارنة = $1236,4 = 176.63\%$

وعليه نلاحظ أن هنالك ارتفاع في الأسعار لسنة المقارنة بنسبة %76.63 عما كانت عليه في سنة الأساس .

جدول رقم (5)

متوسطات الأسعار في القوائم المالية (3)

سنة المقارنة 2010م		سنة الأساس 2007م		
السعر المثوي	السعر الحقيقي	النسب المئوية	السعر الحقيقي	البيان
122,5	41679	100%	34015	الأثاثات
314,9	39042	100%	12400	المكيفات
373,7	42449	100%	11360	أجهزة الكمبيوتر
561,4	82418	100%	14682	العربات
282,9	1075	100%	380	الخرن
159,7	1070	100%	670	الأجهزة والمعدات
100	1300	100%	1300	المولد
1915		700%		المجموع

المصدر : إعداد الباحث ، بيانات الدراسة الميدانية ، 2014م

- الرقم القياسي لسنة الأساس = إجمالي النسبة المئوية لسنة الأساس

العدد الكلي للسلع

$$\text{الرقم القياسي لسنة الأساس} = 700 = 100\% \times 7$$

- الرقم القياسي لسنة المقارنة = إجمالي السعر المئوي لسنة المقارنة

العدد الكلي للسلع

$$\text{الرقم القياسي لسنة المقارنة} = 1915 = 273.6\% \times 7$$

وعليه نلاحظ أن هنالك ارتفاع في الأسعار لسنة المقارنة بنسبة 173.6% عما كانت عليه في سنة الأساس .

جدول رقم (6)

متوسطات الأسعار في القوائم المالية (4)

سنة المقارنة 2011م		سنة الأساس 2007م		
السعر المئوي	السعر الحقيقي	النسب المئوية	السعر الحقيقي	البيان
138,2	47019	100%	34015	الأثاثات
314,9	39042	100%	12400	المكيفات
522,5	59352	100%	11360	أجهزة الكمبيوتر
561,4	82418	100%	14682	العربات
282,9	1075	100%	380	الخزن
159,7	1070	100%	670	الأجهزة والمعدات
100	1300	100%	1300	المولد
2079,5		700%		المجموع

المصدر : إعداد الباحث ، بيانات الدراسة الميدانية ، 2014م

- الرقم القياسي لسنة الأساس = إجمالي النسبة المئوية لسنة الأساس

العدد الكلي للسلع

$$\text{الرقم القياسي لسنة الأساس} = 700 = 100\% \times 7$$

- الرقم القياسي لسنة المقارنة = إجمالي السعر المئوي لسنة المقارنة

العدد الكلي للسلع

$$\text{الرقم القياسي لسنة المقارنة} = 2079,5 = 297.07\% \times 7$$

وعليه نلاحظ أن هنالك ارتفاع في الأسعار لسنة المقارنة بنسبة 197.07% عما كانت عليه في سنة الأساس

جدول رقم (7)

متوسطات الأسعار في القوائم المالية (5)

سنة المقارنة 2012م		سنة الأساس 2007م		
السعر المثوي	السعر الحقيقي	النسب المئوية	السعر الحقيقي	البيان
145,6	49519	% 100	34015	الأثاثات
328,2	40691	% 100	12400	المكيفات
522,5	59352	% 100	11360	أجهزة الكمبيوتر
561,4	82418	% 100	14682	العربات
282,9	1075	% 100	380	الخرن
159,7	1070	% 100	670	الأجهزة والمعدات
100	1300	% 100	1300	المولد
2100,1		% 700		المجموع

المصدر : إعداد الباحث ، بيانات الدراسة الميدانية ، 2014م
 - الرقم القياسي لسنة الأساس = إجمالي النسبة المئوية لسنة الأساس
 العدد الكلي للسلع

الرقم القياسي لسنة الأساس = $700 = 100\%$

- الرقم القياسي لسنة المقارنة = إجمالي السعر المثوي لسنة المقارنة
 العدد الكلي للسلع

الرقم القياسي لسنة المقارنة = $2100,1 = 300,02\%$

وعليه نلاحظ أن هنالك ارتفاع في الأسعار لسنة المقارنة بنسبة 200.02% عما كانت عليه في سنة الأساس .

جدول رقم (8)

متوسطات الأسعار خلال السنوات

السنة	الرقم القياسي
2007م	% 100
2008م	% 100
2009م	% 176,63
2010م	% 273,6
2011م	% 297,07
2012م	% 300,02

المصدر : إعداد الباحث ، بيانات الدراسة الميدانية ، 2014م

من خلال الجدول أعلاه والشكل البياني أدناه نلاحظ أن هنالك استقرار في مستويات الأسعار للفترة من 2007م إلى الفترة 2008م ، وفي عام 2009م ارتفعت مستويات الأسعار بمعدل (76,63%) عما كانت عليه في سنة الأساس 2007م ، وفي عام 2010م أيضاً ارتفعت مستويات الأسعار بصورة كبيرة بمعدل (173,6%)

عما كانت عليه في سنة الأساس 2007م ، وفي عام 2011م ارتفعت مستويات الأسعار بصورة أكبر بمعدل (197,07%) عما كانت عليه في سنة الأساس 2007م ، وكذلك في عام 2012م زادت مستويات الأسعار بمعدل (200,02%) عما كانت عليه في سنة الأساس .
طريقة الأوزان الترجيحية :

جدول رقم (9)
الأوزان الترجيحية للأسعار (1)

سنة المقارنة 2008م			سنة الأساس 2007م			
الوزن الترجيحي	النسبة المئوي	السعر الحقيقي	النسب المئوية	الأهمية النسبية	السعر الحقيقي	البيان
4547,03	100	34015	4547	45,47	34015	الأثاثات
1657,60	100	12400	1657,6	16,58	12400	المكيفات
1518,57	100	11360	1518,6	15,19	11360	أجهزة الكمبيوتر
1962,65	100	14682	1962,7	19,63	14682	العربات
50,80	100	380	50,8	0,51	380	الخزن
89,56	100	670	89,6	0,90	670	الأجهزة والمعدات
173,78	100	1300	173,8	1,74	1300	المولد
10000			10000%	100		المجموع

المصدر : إعداد الباحث ، بيانات الدراسة الميدانية ، 2014م .

- الوزن الترجيحي للأسعار في سنة الأساس = إجمالي النسبة المئوية لسنة الأساس x100%
إجمالي الأهمية النسبية لسنة الأساس

$$\text{الوزن الترجيحي} = \frac{10000}{100} = 100\%$$

- الوزن الترجيحي للأسعار في سنة المقارنة = إجمالي الوزن الترجيحي في سنة المقارنة x100%
إجمالي الأهمية النسبية في سنة الأساس

$$\text{الوزن الترجيحي} = \frac{10000}{100} = 100\%$$

وعليه نلاحظ أن هنالك حالة من الاستقرار في المستويات العامة للأسعار بين سنة الأساس وسنة المقارنة .

جدول رقم (10)
الأوزان الترجيحية للأسعار (2)

سنة المقارنة 2009م			سنة الأساس 2007م			
الوزن الترجيحي	النسبة المئوي	السعر الحقيقي	النسب المئوية	الأهمية النسبية	السعر الحقيقي	البيان
03.,454	100	34015	4547	45,47	34015	الأثاثات
4063,79	245,2	30400	1657,6	16,58	12400	المكيفات
3412,78	224,7	25530	1518,6	15,19	11360	أجهزة الكمبيوتر
5670,32	288,9	42418	1962,7	19,63	14682	العربات
90,23	177,6	675	50,8	0,51	380	الخزن
89,56	100	670	89,6	0,90	670	الأجهزة والمعدات
173,78	100	1300	173,8	1,74	1300	المولد
1804,51			10000%	100		المجموع

المصدر : إعداد الباحث ، بيانات الدراسة الميدانية ، 2014م .

- الوزن الترجيحي للأسعار في سنة الأساس = إجمالي النسبة المئوية لسنة الأساس $\times 100\%$

إجمالي الأهمية النسبية لسنة الأساس

الوزن الترجيحي = $\frac{10000}{100} = 100\%$

100

- الوزن الترجيحي للأسعار في سنة المقارنة = إجمالي الوزن الترجيحي في سنة المقارنة $\times 100\%$

إجمالي الأهمية النسبية \times سنة الأساس

الوزن الترجيحي = $1804,51 = 180,48\% \times 100$

وعليه نلاحظ أن هنالك ارتفاع في الأسعار لسنة المقارنة بنسبة 180,48% عما كانت عليه في سنة الأساس .

جدول رقم (11)
الأوزان الترجيحية للأسعار (3)

سنة المقارنة 2010م			سنة الأساس 2007م			
الوزن الترجيحي	النسبة المئوية	السعر الحقيقي	النسب المئوية	الأهمية النسبية	السعر الحقيقي	البيان
5571,54	122,5	41679	4547	45,47	34015	الأثاثات
5219,03	314,9	39042	1657,6	16,58	12400	المكيفات
5674,47	373,7	42449	1518,6	15,19	11360	أجهزة الكمبيوتر
11017,42	561,4	82418	1962,7	19,63	14682	العربات
143,70	282,9	1075	50,8	0,51	380	الخزن
143,03	159,7	1070	89,6	0,90	670	الأجهزة والمعدات
173,78	100	1300	173,8	1,74	1300	المولد
27942,97			10000%	100		المجموع

المصدر : إعداد الباحث ، بيانات الدراسة الميدانية ، 2014 م .
- الوزن الترجيحي للأسعار في سنة الأساس = إجمالي النسبة المئوية لسنة الأساس 100%
إجمالي الأهمية النسبية لسنة الأساس

الوزن الترجيحي = $10000 = 100\% \times 100$
- الوزن الترجيحي للأسعار في سنة المقارنة = إجمالي الوزن الترجيحي في سنة المقارنة 100%
إجمالي الأهمية النسبية في سنة الأساس
الوزن الترجيحي = $27942,97 = 279,43\% \times 100$
عليه نلاحظ أن هنالك ارتفاع في الأسعار لسنة المقارنة بنسبة 279,43% عما كانت عليه في سنة الأساس .

جدول رقم (12)
الأوزان الترجيحية للأسعار (4)

سنة المقارنة 2011م			سنة الأساس 2007م			
الوزن الترجيحي	النسبة المئوية	السعر الحقيقي	النسب المئوية	الأهمية النسبية	السعر الحقيقي	البيان
6285,37	138,2	47019	4547	45,47	34015	الأثاثات
5219,03	314,9	39042	1657,6	16,58	12400	المكيفات
7934,02	522,5	59352	1518,6	15,19	11360	أجهزة الكمبيوتر
11017,42	561,4	82418	1962,7	19,63	14682	العربات
143,70	282,9	1075	50,8	0,51	380	الخزن
143,03	159,7	1070	89,6	0,90	670	الأجهزة والمعدات
173,78	100	1300	173,8	1,74	1300	المولد
30916,36			10000%	100		المجموع

المصدر : إعداد الباحث ، بيانات الدراسة الميدانية ، 2014 م .

- الوزن الترجيحي للأسعار في سنة الأساس = إجمالي النسبة المئوية لسنة الأساس 100%
إجمالي الأهمية النسبية لسنة الأساس

$$\text{الوزن الترجيحي} = 10000 = 100\%100$$

- الوزن الترجيحي للأسعار في سنة المقارنة = إجمالي الوزن الترجيحي في سنة المقارنة 100%
إجمالي الأهمية النسبية في سنة الأساس

$$\text{الوزن الترجيحي} = 30916,36 = 309,16\%100$$

عليه نلاحظ أن هنالك ارتفاع في الأسعار لسنة المقارنة بنسبة 309,16% عما كانت عليه في سنة الأساس .

جدول رقم (13)

الأوزان الترجيحية للأسعار (5)

سنة المقارنة 2012م		سنة الأساس 2007م				
الوزن الترجيحي	النسبة المئوية	السعر الحقيقي	النسب المئوية	الأهمية النسبية	السعر الحقيقي	البيان
6619,57	145,6	49519	4547	45,47	34015	الأثاثات
5439,46	328,2	40691	1657,6	16,58	12400	المكيفات
7934,02	522,5	59352	1518,6	15,19	11360	أجهزة الكمبيوتر
11017,42	561,4	82418	1962,7	19,63	14682	العربات
143,70	282,9	1075	50,8	0,51	380	الخزن
143,03	159,7	1070	89,6	0,90	670	الأجهزة والمعدات
173,78	100	1300	173,8	1,74	1300	المولد
31471			10000%	100		المجموع

المصدر : إعداد الباحث ، بيانات الدراسة الميدانية ، 2014م .

- الوزن الترجيحي للأسعار في سنة الأساس = إجمالي النسبة المئوية لسنة الأساس 100%
إجمالي الأهمية النسبية لسنة الأساس

$$\text{الوزن الترجيحي} = 10000 = 100\%100$$

- الوزن الترجيحي للأسعار في سنة المقارنة = إجمالي الوزن الترجيحي في سنة المقارنة 100%
إجمالي الأهمية النسبية في سنة الأساس

الوزن الترجيحي = 3147,7 = 100%314,7 نلاحظ أن هنالك ارتفاع في الأسعار لسنة المقارنة بنسبة 314,7% عما كانت عليه في سنة الأساس .

جدول رقم (14)

الأوزان الترجيحية خلال السنوات

السنة	الرقم القياسي
2007م	100%
2008م	100%
2009م	180,48%
2010م	279,43%
2011م	309,16%
2012م	314,7%

المصدر : إعداد الباحث ، بيانات الدراسة الميدانية ، 2014م
 من خلال الجدول أعلاه والشكل البياني أدناه نلاحظ أن هنالك استقرار في مستويات الأسعار للفترة من 2007م إلى الفترة 2008م ، وفي عام 2009م ارتفع مستوى الأسعار بمعدل (80,48%) عما كانت عليه في سنة الأساس 2007م ، وفي عام 2010م أيضاً ارتفعت مستويات الأسعار بصورة كبيرة بمعدل (179,43%) عما كانت عليه في سنة الأساس 2007م ، وفي عام 2011م ارتفعت مستويات الأسعار بصورة أكبر بمعدل (209,16%) عما كانت عليه في سنة الأساس 2007م ، وكذلك في عام 2012م زادت مستويات الأسعار بمعدل (214,7%) عما كانت عليه في سنة الأساس .

الخاتمة:

بعد درس موضوع القياس المحاسبي للتضخم في القوائم المالية ، من خلال مجموعة من الأسس والقواعد والقوانين والحقائق التي لها علاقة بجمع البيانات دراستها ، توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها:

- وجود صعوبة في إعداد قوائم مالية مطابقة للواقع في ظل التضخم .
- يؤثر التضخم سلباً على بعض القوائم المالية وإيجاباً على القوائم الأخرى .
- يعد مبدأ التكلفة التاريخية من المبادئ ذات الأثر السلبي على القوائم المالية عند تطبيقها في ظل التغير في مستويات الأسعار .
- مبدأ التكلفة التاريخية أكثر موضوعية وأقل عدالة عند استخدامه في إعداد القوائم المالية .
- كما يوصي الباحث بعدد من التوصيات منها:

- ضرورة تطبيق المعالجات المحاسبية التي تستخدم لمعالجة التضخم بغض النظر عن المعالجات الاقتصادية
- ضرورة استخدام المبادئ التي تتلاءم مع التضخم عند إعداد القوائم المالية .
- ضرورة تطبيق المعالجات المحاسبية التي تستخدم لمعالجة التضخم بغض النظر عن المعالجات الاقتصادية .
- ضرورة استخدام مبدأ التكلفة الاستبدالية كبديل للتكلفة التاريخية وذلك عند إعداد القوائم المالية في ظل تغيرات الأسعار .

المصادر:

- (1) أكرم حداد وآخرون ، النقود والمصارف ، (عمان : دار وائل للنشر والتوزيع ، 2005 م) .
- (2) حسين القاضي وآخرون ، نظرية المحاسبة ، (عمان : الدار العالمية للنشر ، 2001 م) .
- (3) د. محمود حسين الوادي وآخرون ، الاقتصاد الكلي ، (عمان : دار المسيرة للنشر والتوزيع ، 2009 م) .
- (4) د. نبيل الروبي ، نظرية التضخم ، ط2 ، (الإسكندرية : مؤسسة الثقافة الجامعية ، 1984 م) .
- (5) رمزي زكي ، مشكلة التضخم في مصر وأسبابها ونتائجها مع مقترحات لمكافحة الغلاء ، (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1980 م) .
- (6) رمضان محمد علي ، المحاسبة المتقدمة « دراسات في مشاكل محاسبية معاصرة » ، (عمان : دار الحامد للنشر ، 1997 م) .
- (7) زينب حسين عوض الله ، اقتصاديات النقود والتمويل ، (الخرطوم : دار الجامعة الجديدة ، 2010 م) .
- (8) محمد زكي شافعي ، مقدمة في النقود والبنوك ، (القاهرة : دار النهضة العربية للنشر ، 1969 م) .
- (9) محمد سمير الصبان وآخرون ، أصول القياس والاتصال المحاسبي ، (بيروت : دار النهضة العربية ، 1988 م) .
- (10) محمد عطية مطر وآخرون ، التأصيل النظري للممارسات المهنية والمحاسبية ، ط2 ، (عمان : دار وائل للنشر ، 2008) .
- (11) محمد عطية مطر وآخرون ، نظرية المحاسبة واقتصاد المعلومات ، (عمان : دار حنين للنشر ، 1996 م) .
- (12) مهدي عباس الشيرازي ، نظرية المحاسبة ، (الكويت : دار السلاسل ، 1990 م) .
- (13) وليد ناجي الحياي ، نظرية المحاسبة ، (الدنيمارك : الأكاديمية العربية المفتوحة للنشر ، 2007 م) .

المصادر والمراجع:

- (1) د. محمد سمير الصبان وآخرون ، أصول القياس والاتصال المحاسبي ، (بيروت : دار النهضة العربية ، 1988م) ، ص72 .
- (2) د. محمد عطية مطر وآخرون ، نظرية المحاسبة واقتصاد المعلومات ، (عمان : دار حنين للنشر ، 1996م) ، ص100 .
- (3) د. حسين القاضي وآخرون ، نظرية المحاسبة ، (عمان : الدار العالمية للنشر ، 2001م) ، ص142 .
- (4) رمضان محمد علي ، المحاسبة المتقدمة « دراسات في مشاكل محاسبية معاصرة » ، (عمان : دار الحامد للنشر ، 1997م) ، ص310 .
- (5) مهدي عباس الشيرازي ، نظرية المحاسبة ، (الكويت : دار السلاسل ، 1990م) ، ص63 .
- (6) د. محمد عطية مطر وآخرون ، التأصل النظري للممارسات المهنية والمحاسبية ، ط2 ، (عمان : دار وائل للنشر ، 2008) ، ص131 – 132 .
- (7) المرجع السابق ، ص110 .
- (8) د. محمود حسين الوادي وآخرون ، الاقتصاد الكلي ، (عمان : دار المسرة للنشر والتوزيع ، 2009م) ، ص181 .
- (9) د. نبيل الروبي ، نظرية التضخم ، ط2 ، (الإسكندرية : مؤسسة الثقافة الجامعية ، 1984م) ، ص13 .
- (10) زينب حسين عوض الله ، اقتصاديات النقود والتمويل ، (الخرطوم : دار الجامعة الجديدة ، 2010م) ، ص314 .
- (11) د. أكرم حداد وآخرون ، النقود والمصارف ، (عمان : دار وائل للنشر والتوزيع ، 2005م) ، ص202 – 203 .
- (12) د. محمد زكي شافعي ، مقدمة في النقود والبنوك ، (القاهرة : دار النهضة العربية لنشر ، 1969م) ، ص66 .
- (13) د. رمزي زكي ، مشكلة التضخم في مصر وأسبابها ونتائجها مع مقترحات لمكافحة الغلاء ، (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1980م) ، ص107 .
- (14) المرجع السابق ، ص204 .
- (15) المرجع السابق ، ص206 .